



دَوْلَةُ لِيْبِيَا

وَزَارَةُ التَّعْلِيمِ

مَرْكَزُ الْمَنَابِعِ التَّعْلِيمِيَّةِ وَالْجُهُودِ التَّرَوِيَّةِ

تَارِيخُ لِيْبِيَا الْحَدِيثِ وَالْمُعَاصِرِ

لِلصَّفِيفِ التَّاسِعِ مِنْ مَرْحَلَةِ التَّعْلِيمِ الْأَسَاسِيِّ

الْأَسْبُوعُ الْخَامسُ عَشَرُ

المدرسة الليبية بفرنسا - تور

الْعَامُ الْدَّرَاسِيُّ

1442 – 1441 هـ / 2020 – 2021 م

الدرس الخامس

انتهاء الحرب العالمية الأولى ونتائجها على حركة الجهاد الليبي

انتهت الحرب العالمية الأولى بانتصار المعسكر الذي انضم إ إليه إيطاليا (دول الحلفاء)، ولكنها خرجت من هذه الحرب منهكة القوى مما اضطرها إلى تغيير سياستها الاستعمارية في ليبيا، وانتهاج سياسة التفاوض والصلح. وفي ذات الوقت كانت القوى الوطنية في البلاد تطمح إلى إقامة حكومة وطنية مستقلة تمثل أهل البلاد.

وكان لأحداث الحرب العالمية الأولى وما جرى على الأراضي الليبية خلالها الأثر الكبير على حركة الجهاد الليبي، ويظهر ذلك في الآتي:

أولاً / في طرابلس وما حولها

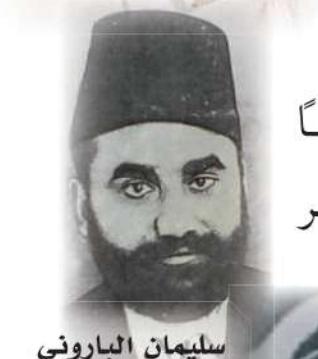
الجمهوريّة الطرابلسيّة⁽¹⁾:

كانت الحالة في طرابلس تختلف عنها في برقة، كما سبق أن أشرنا، فقد التفت أهل برقة حول السنوسية وسلموا القيادة لرئيسها، فنشأت لديهم منذ البداية إمارة سنوسية . أما في طرابلس فإن تعدد الزعامات وتباین الاتجاهات أدى إلى التفكير في إقامة جمهورية، تبلورت ثم برزت في اجتماع مسلاة في **16 نوفمبر 1918م** وهي أول نظام جمهوري في الوطن العربي، وقد تكون نظامها من :

⁽¹⁾ تعني طرابلس هنا المناطق الغربية بما فيها الجنوب الغربي .



رمضان السويحلي



سلیمان البارونی



أعضاء مجلس
الجمهوريّة

1- مجلس الجمهورية : ويكون من سليمان الباروني، وأحمد المريض، ورمضان السويحلي، وعبدالنبي بالخير.

2- مجلس الشورى : ويكون من الشيخ محمد سوف رئيساً، والشيخ يحيى الباروني نائباً للرئيس، ومن (22) عضواً يمثلون مناطق طرابلس وفزان .

3- المجلس الشرعي : اهتم بتطبيق الأحكام القضائية وفقاً للشريعة الإسلامية ويكون من أربعة علماء، هم : الشيخ عمر المساوي والشيخ الزروق بورخيس والشيخ محمد الإمام والشيخ مختار الشكشوكي.

4- الإدارة المالية : واختير مختار كعبار رئيساً لها .

وفي يوم 18 نوفمبر 1918م

أعلنت الجمهورية الطرابلسية

للشعب بالبلاغ التالي : «قررت

الأمة الطرابلسية تتویج استقلالها

بإعلان حكومتها الجمهورية

باتفاق آراء علمائها الأجلاء وأشرافها

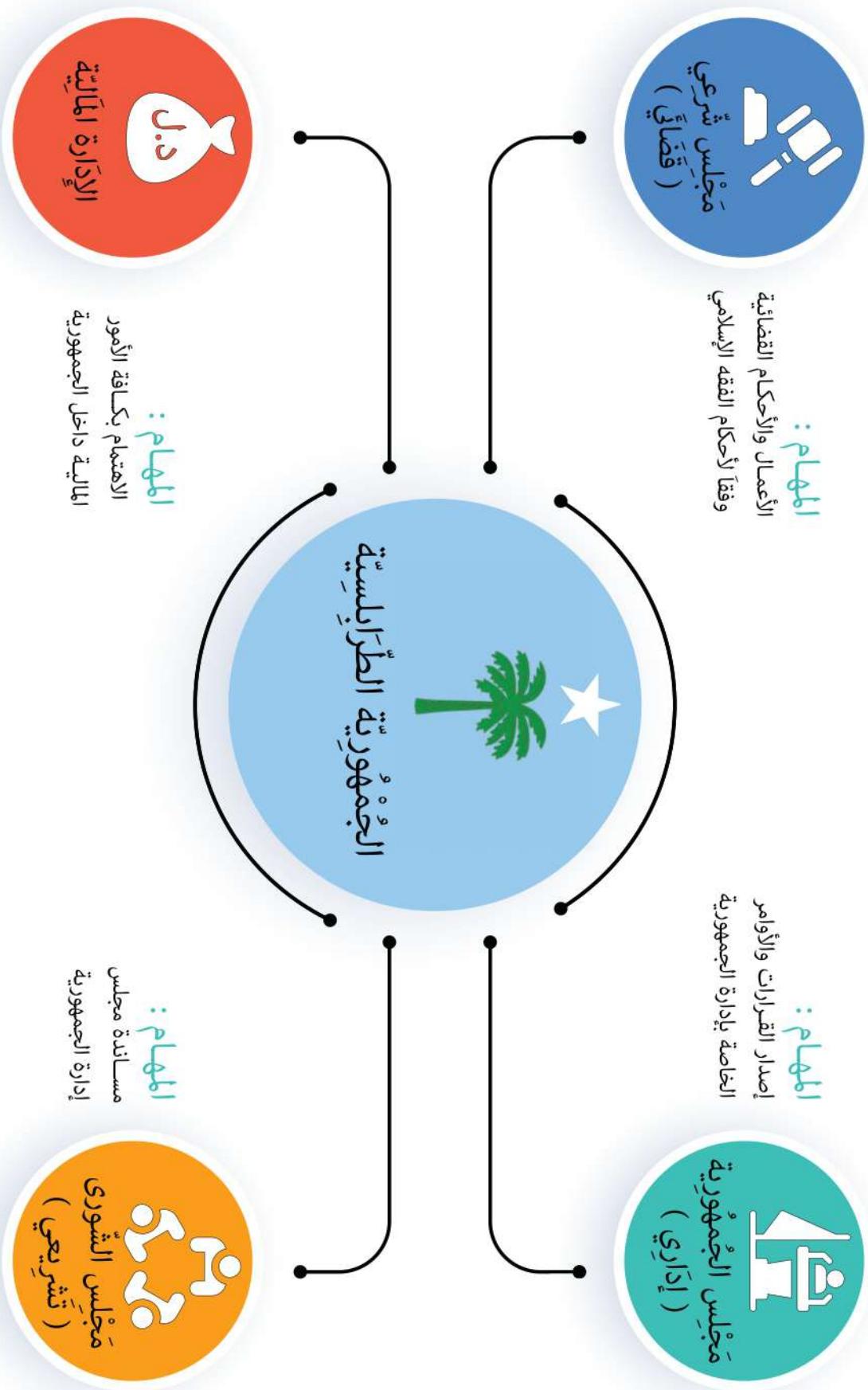
وأعيانها ورؤساء المجاهدين المحترمين

الذين اجتمعوا من كل أنحاء البلاد» .

وأُبلغ هذا القرار إلى كل من إيطاليا

وبريطانيا وفرنسا وأمريكا .

علم الجمهورية الطرابلسية 1918 - 1919م



صلح سواني بن يادم :

قدم وفد من الزعماء مذكورة للإيطاليين، حددوا فيها مطالبهم التي تتلخص في إعلامهم للجمهورية، ومطالبتهم بالاعتراف بها، ثم الدخول في مفاوضات للصلح. وطلب الجانب الإيطالي تأجيل الرد، حتى يتم اتصاله بالحكومة المركزية في روما، وتعددت



جماعة من فرسان المجاهدين يدخلون طرابلس بعد هدنة صلح سواني بن يادم سنة 1919م

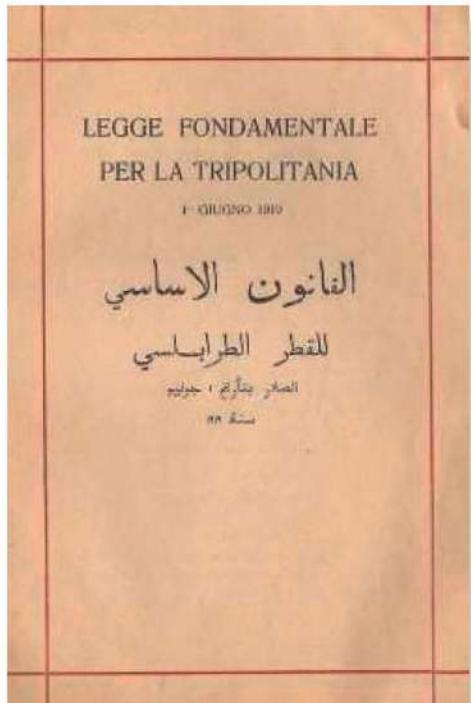
المقابلات وطال أمد المفاوضات حتى 21 أبريل سنة 1919م تاريخ توقيع صلح سواني بن يادم . ومن أهم البنود التي تضمنها:

- أ) المساواة أمام القانون لكل الليبيين والإيطاليين .
- ب) ضمان الحرية الشخصية، واحترام حقوق الملكية والسكن والتعليم والمجتمع والصحافة والإقامة والانتقال .
- ج) جعل الخدمة العسكرية اختيارية .
- د) تعيين لجنة مشتركة نصفها عرب، والنصف الآخر إيطاليين ويهود، مهمتها وضع الأنظمة الالزامية لتطبيق البنود المتفق عليها .
- هـ) تبادل الأسرى وتعويض الأهالي عن الخسائر التي تكبدها .
- و) منح الوطنين حق شغل الوظائف العسكرية والمدنية العامة .

القانون الأساسي المنبثق عن صلح سواني بن يادم ونتائجـه :

وضع قانون أساسي لطرابلس نتيجة لصلح سواني بن يادم، تضمن البنود المتفق عليها بين الطرفين، وصدق ملك إيطاليا على هذا القانون في آخر مايو عام 1919م، ويتألف هذا القانون من (40) مادة أهمها :

- أ) حرية العبادة والملكية والصحافة والمجتمع في حدود القانون .
- ب) حق التعليم واحترام لغة البلاد .
- ج) إعفاء الوطنين من التجنيد الإجباري، وجعل ذلك اختيارياً ومحلياً .
- د) الفصل في الأحوال الشخصية كالزواج والطلاق والمواريث وغيرها حسب نصوص الشريعة الإسلامية للمسلمين، ومحاكم الأحبار بالنسبة للليهود .
- هـ) التنظيمات الالزامية لممارسة شؤون الإدارة والقضاء في المناطق المختلفة، وتأسيس البلديات ومجالسها في المراكز والمدن الرئيسية .



لم تكن إيطاليا على الرغم من موافقتها على صلح سواني بن يادم وإصدارها للقانون الأساسي صادقة النية في تعهداتها، فأقدمت على تجهيز حملة عسكرية احتلت سرت في **أواخر شهر يونيو عام 1919**، وكادت أن تقضي بذلك على التفاهم، لو لا استدعاء الحكم الإيطالي وتعيين حاكم جديد محله. كما تلقت في تنفيذ ما نص عليه القانون الأساسي من تنظيمات جديدة، وشرعت في بث الفتنة بين الزعماء المحلية منتهجة سياسة (فرق تسد).

مؤتمـر غـريـان 1920 مـ:

دعا بعض الزعماء إلى عقد مؤتمر عام، لبحث الوضع الراهن الذي أصبحت عليه البلاد، وعملت إيطاليا من جانبها على إحباط هذه الفكرة، ولكنها فشلت . وعقد المؤتمر في **نوفمبر عام 1920** بقصر غريان .

وفي هذا المؤتمر توصل الزعماء إلى أن العلاج الوحيد، هو إجماعهم على رجل واحد، واتخذوا القرار التالي : «**إـنـ الـحـالـةـ التـيـ آـلـتـ إـلـيـهـ الـبـلـادـ، لاـ يـمـكـنـ تـحـسـيـنـهـ إـلـاـ بـإـقـامـةـ حـكـومـةـ قـادـرـةـ، وـمـؤـسـسـةـ عـلـىـ مـاـ يـحـقـقـ الشـرـعـ إـلـيـهـ مـنـ أـصـولـ، بـزـعـامـةـ رـجـلـ مـسـلـمـ**»

منتخب من الأمة، لا يعزل إلا بحججٍ شرعيةٍ، وإقرار مجلس النواب، وتكون له السلطة الدينية والمدنية والعسكرية بأكملها بموجب دستور تقره الأمة بواسطة نوابها، وأن يشمل حكمه جميع البلاد بحدودها المعروفة».

كما اتخذ المؤتمر قراراً آخر بإيفاد وفدين؛ يسافر أحدهما إلى برقة لمقاؤضه السنوسيين، ويisافر الوفد الآخر إلى إيطاليا لإبداء هذه الرغبة لرجال حكومة روما ولمطالبتهم بتنفيذ الالتزامات التي تعهدوا بها في القانون الأساسي وفي صلح سواني بن يادم، وقراراً ثالثاً بانتخاب هيئةٍ دائمةٍ أطلق عليها اسم (هيئة الإصلاح المركبة)، تكونت من السيد أحمد المريض رئيساً، وعبد الرحمن عزام مستشاراً، و(19) عضواً.

ثانياً / في برقة

اتفاقية الرجمة 1920م :

تضمنت اتفاقية عَكْرَمَةَ في آخر موادها نصاً بعودة الطرفين السنوسي والإيطالي إلى التفاوض للوصول إلى اتفاقٍ نهائِي . ولذا بدأت بين السنوسيين والإيطاليين سلسلة من المباحثات التمهيدية، انتهت بتوقيع اتفاقية جديدة في **25 أكتوبر 1920م**، عرفت باتفاقية الرجمة، وتتضمن مقدمة وعشرين بنداً وملحقين، ومن أهم بنودها:

أ) الاعتراف بالسيد إدريس أميرًا على برقة .

ب) استقلال الأجزاء الجنوبية من برقة استقلالاً ذاتياً وتحديد إجدابياً عاصمة للإمارة.

ج) تكوين مجلس نيابي، تمثل فيه الواحات والمناطق الجنوبية بنسبة سكانها .

د) حل المعسكرات (الأدوار)⁽¹⁾ في مدة لا تتجاوز ثمانية أشهر .

هـ) احترام حقوق ملكية الأراضي الفردية والجماعية وأوقاف الزوايا .

و) فتح مدارس ابتدائية وثانوية في عددٍ من المدن والقرى، وفتح مدرسة عالية في بنغازي .

(1) أطلق اسم (الأدوار) على معسكرات الجهاد في شرق ليبيا. وقد سمي بهذا الاسم لكون المتطوعين يأتون بالمناوبة (الدور)، فكانت كل قبيلة ترسل عدداً من المتطوعين للقتال، وبعد رجوعهم وأداء واجبهم يكون بديلهم قد أتى ليحل محلهم، وهكذا. وهو ذات النظام الذي اعتمد عليه الشيخ عمر المختار في تنظيمه لحركة المقاومة فيما بعد.



وبهذا اعترفت إيطاليا بإمارة السيد إدريس، ولكنها اشترطت حل الأدوار السنوسية في حدود ثمانية أشهر. فوقف هذا الشرط عقبة أمام تنفيذ الاتفاق، مما دعا الطرفين إلى عقد اتفاق آخر عرف باتفاق بومريم في 21 سبتمبر 1921، بين الأمير إدريس والوالى الإيطالي دي مرتينو، عدللت بموجبه البند الخاص بالأدوار. فتم الاتفاق على تشكيل أدوارٍ مختلطةٍ في كل من : الأبيار و تاكنس و سلطة والمخيلى و عكْرمةً، يشترك فيها الليبيون والإيطاليون بنسبٍ معينةٍ، وهكذا اكتملت مظاهر الإمارة لحكومة أجدادها المحدد.

القانون الأساسي :

كانت اتفاقية الرجمة قد تضمنت في بنودها جميع مانص عليه القانون الأساسي لبرقة، ولذلك شرع الجانبان في تنفيذ التزاماتهما فيه .

ولا يختلف قانون برقة الأساسي، عن القانون الذي صدر في طرابلس إلا من حيث عدد المواد. فقانون برقة يتكون من (42) مادة، في حين يشتمل قانون طرابلس على (40) مادة، ويختلف أيضًا في بعض المواد التي تتعلق بالحكومة المحلية للقبائل. فقد جاء في قانون برقة : «**لكل قبيلة شيخ، ولكل قبيلة شيخ مشايخ، ولها مجلس منتخب يسمى مجلس الشيوخ**». ومهمة شيخ المشائخ مراقبة الأمن وحفظه في حدود القبيلة .

وبحكم قانون برقة أصبحت حكومتها تتكون من :

- أ) الأمير الذي تخضع له المناطق الجنوبية من برقة وله حق المنشورة .
- ب) حاكم يعينه ملك إيطاليا، ويتولى إدارة الشؤون المدنية والعسكرية في القطاع الشمالي .

ج) مجلس نواب تمثل فيه المدن والقرى والواحات بنسبة عدد السكان، ومدة العضوية فيه أربع سنوات.

د) عدد من المصالح الحكومية، يتولى إدارتها في القطاع الجنوبي موظفون يعينهم الأمير، وفي القطاع الشمالي موظفون يعينهم ملك إيطاليا.

قيام الحكم النيابي :

وهكذا قامت في برقة أول محاولة للحكم النيابي، وتألف البرلمان من خمسين عضواً، منتخبين من العرب والإيطاليين، ويمثلون الشعب في المدن وفي القرى والواحات، يُضاف إليهم عدد من كبار الموظفين الذين يخول لهم القانون الأساسي حق المشاركة في جلساته، وأُسننت الرئاسة فيه بالإجماع إلى السيد صفي الدين السنوسي .

وكان أمام هذا المجلس المفتقر إلى الخبرة، صعب عده تتعلق بالحكم الثنائي في البلاد، وباختلاف وجهتي نظر كل من الطرفين إلى مشروعية حكم الآخر، والتوتر السائد بينهما . ومع ذلك فقد استطاع المجلس أن يثبت نجاح التجربة .

مبايعة السيد إدريس السنوسي أميراً على لیبیا

اتفق في مؤتمر غريان على إيفاد وفدين إلى كل من برقة وإيطاليا، ومكث الوفد الذي ذهب إلى إيطاليا تسعة أشهر لم ينجح أثناءها في مسعاه.

أما الوفد الثاني فقد اجتمع بالوفد الشرقي في سرت خلال شهر دیسمبر عام 1921م ، وانتهت الاجتماعات إلى عقد مؤتمر سرت في بنایر عام 1922م و من أهم قراراته:

أ) تقتضي مصلحة الوطن ضرورة الدفاع ضد العدو المشترك، وتوحيد الزعامة في البلاد، وذلك بانتخاب أمير مسلم تكون له السلطة الدينية والمدنية وفق دستور ترضاه الأمة .

ب) اتخاذ الوسائل اللازمة لإنشاء الإمارة .

ج) انتخاب مجلسٍ تأسيسيٍّ من الفريقين لوضع القانون الأساسي والنظم الازمة لإدارة البلاد.

د) إرسال مندوب من برقة وآخر من طرابلس، يمثل كل منهما جانبه لدى الآخر كعمل تمهیديٌّ.

وقد مثل طرابلس في حكومة إجدابيا السيد بشير السعداوي، كما مثل برقة لدى **«هيئة الإصلاح المركزية»** (وهو الاسم الذي اتخذه مؤتمر غريان) السيد عبدالعزيز العيساوي.

ونتيجة لهذه الخطوات، ونظرًا للظروف الطارئة، ولموقف إيطاليا العدائى من

أمر الوحدة الوطنية، ولسعيها المتواصل لعرقلتها، سارع مؤتمر غريان لمبايعة السيد إدریس أمیراً على لیبیا في سبتمبر عام 1922م. وقبل الأمير هذه البيعة بشروطها. وقد جسد هذا العمل الوحدة الوطنية للتراب الليبي، غير أن هذه البيعة لم يرُقْ للساسة الإيطاليين إقرارها أو التسليم بالإرادة الشعبية التي صنعتها،

فقررت مقاومتها بالقوة، واكتمل ذلك مع وصول الحزب الفاشي للحكم في إيطاليا. وتولى موسولياني مقايد الأمور 1922م، وصدرت تعليمات بضرورة إعادة احتلال المناطق الليبية المحررة، وعدم الاعتراف بأية اتفاقيات سابقة، فدخلت حركة الجهاد مرحلةً جديدةً.



مبايعة السيد إدریس أمیراً على لیبیا